

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٨١/٩/١٥ .

١٩٨١/٩/١٥

رئيس الوزراء

مقر إسفوان



الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٨ ذو القعدة سنة ١٤٠١ هـ الموافق ٢٦ ايلول سنة ١٩٨١ م . العدد ٣٠٢٥

الفهرس

صفحة	
١١٧٥	وكالات الوزراء
١١٧٥	مبعين السفراء
١١٧٥	الموظفون
١١٧٧	الجنسية الاردنية
١١٧٧	الاستملاك
١١٧٩	شؤون البلديات
١١٨٤	المواصفات القياسية
١١٨٥	الاطباء ، الرقابة الطبية
١١٨٧	صندوق توفير البريد
١١٩٠	البنك المركزي الاردني
١١٩١	أمرا دفاع صادران عن رئيس الوزراء
١١٩٢	أمرا دفاع صادران عن مراقب المطبوعات العام
١١٩٣	الاحلاقات

هكذا من المصطلح

وكالات الزكاة

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يتولى معالي السيد حسن ابراهيم وزير شؤون الارض المحتلة اعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد مروان القاسم وزير الخارجية خارج المملكة بمهمة رسمية.

تعيين السفراء

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين عطوفة الفرين الركن المهندس السيد عبد الهادي الحاي سفيراً في وزارة الخارجية اعتباراً من ١٩٨١/٩/١

الوظائف

١ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة السيد حسين علي الرفاعي على التقاعد اعتباراً من ١٩٨١/١٠/١ بناء على طلبه. (وزارة التربية والتعليم)

٢ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على مايلي اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٦ :-

وزارة المالية/التخل

- ١ - ترفيع السيد محمود فلاح خريسات الى ادنى مربوط الدرجة الثانية ليشغل وظيفة مساعد مدير عام
- ٢ - ترفيع السيد عبد الحليم رضوان ابو طالب الى ادنى مربوط الدرجة الثانية ليشغل وظيفة مقدر ضريبة
- ٣ - ترفيع السيد عدنان حمزه الشريده الى ادنى مربوط الدرجة الثالثة ليشغل وظيفة مقدر ضريبة .
- ٤ - ترفيع السيد محمد خير يوسف شكري الى ادنى مربوط الدرجة الثالثة ليشغل وظيفة مقدر ضريبة .

وزارة الصحة

ترفع الدكتور محفوظ محمد احمد الرمي الى ادنى مربوط الدرجة الثانية ليشغل وظيفة مدير مستشفى /طبيب/ طبيب اخصائي .

٣ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على قبول استقالة اخصائي النظام الدكتور جعفر ناصر الغرابية من الخدمة الحكومية اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ هـ

قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة كل من السيدين عبد الرحمن البزاز ومحمد فلاح عبيدات على التقاعد اعتباراً من ١٩٨١/١٠/١ لالاول ومن ١٩٨١/١١/١ بالنسبة للثاني (وزارة الاعلام)

٥ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة الموظفين المذكورين تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم :

- | | | | |
|--------------------------|---|------------------------|-------------|
| السيد هند عبد الله العزب | / | وزارة التربية والتعليم | ١٩٨١/٩/١٥ . |
| السيد فوز عيسى عطا الله | / | « « « « | ١٩٨١/١١/٦ . |
| السيد يوسف عوده حداد | / | « « « « | ١٩٨١/٩/١ . |
| السيد جاك توفيق كستن | / | وزارة الاشغال العامة | ٩٨١/٩/١٦ . |

٦ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة الموظفة في ديوان رئاسة الوزراء السيدة ونده حيناً على التقاعد اعتباراً من ١٩٨١/١٠/١ بنسأه على طلبها *

٧ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة الموظفين المذكورين تالياً على التقاعد اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم :-

- | | | |
|--------------------------------------|------------------------|-----------|
| السيد عبد الكريم عبد المعلم المعاينة | وزارة المالية | ١٩٨١/٩/١٠ |
| السيد حسن مصطفى الدباس | وزارة المواصلات | ١٩٨١/٩/١٥ |
| السيد محمد عبيد صالح المحسن | وزارة المواصلات | ١٩٨١/٩/١٥ |
| السيد محمد محمود الرفاعي | وزارة المواصلات | ١٩٨١/٩/١٥ |
| السيد جورج الياس سليم عوض | وزارة التربية والتعليم | ١٩٨١/٩/٢٥ |
| السيد صالح عبد الحليم ابو الهيجاء | » | ١٩٨١/٩/١ |
| السيد عبد الفتاح ابو مرخية | » | ١٩٨١/١٠/١ |
| السيد مصطفى قاسم عبد الفتاح | » | ١٩٨١/١٠/١ |
| السيدة سعاد عبد الله يوسف لباص | » | ١٩٨١/١٠/١ |
| السيد بطرس حنا قصبة | » | ١٩٨١/١١/١ |

٨ - اعاد مجلس الوزراء النظر بقراره رقم ٢٠٨٨ تاريخ ٩٨١/٧/٢٦ فيما يتعلق باحالة المعلم السيد عبد الودود احمد الزراري على التقاعد اعتباراً من ١٩٨١/٩/١ - بالاستناد الى المادة (١٥) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ - وبمضوء الايضاحات الواردة بكتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٣٤٥٥٧) تاريخ ١٩٨١/٩/٣
قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/١٣ انتهاء خدمات المعلم السيد عبد الودود الزراري من الخدمة الحكومية اعتباراً من ١٩٨١/٩/١ - بالاستناد الى المادة (١٢) ج) من القانون المذكور بدلاً من احالته على التقاعد والغاء البند الخاص بالمعلم المذكور من القرار المشار اليه .

٩ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على احالة الموظفين المذكورين تالياً على التقاعد اعتباراً من ١٩٨١/١٠/١ لكل منهم

- | | | |
|---|---|---------|
| ١ - السيد خليل حسن خطاب | / | الاعلام |
| ٢ - السيد عتيق عبد الرحيم ياني | / | التربية |
| ٣ - السيد عبد الغني محمد عبد الفتاح العارضة | / | التربية |
| ٤ - السيد محمد عادل ذياب الحمد | / | التربية |
| ٥ - السيد محمد رشاد عبد السلام الشريف | / | التربية |
| ٦ - السيد احمد عبد ربه ابو هلاله | / | الصحة |

هكذا من الأهل

١٠ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على مايلي اعتبارا من ١٩٨١/٩/١٦ .

وزارة الاعلام :-

ترفع السيد حسني احمد الشباب الى ادنى مربوط الدرجة الثالثة ليشغل وظيفة رئيس قسم :

سلطة المصادر الطبيعية :-

١ - ترفع السيد بسام فرحان الصانع الى ادنى مربوط الدرجة الثانية ليشغل وظيفة مهندس .

ب - ترفع السيد قيس خليل القيسي الى ادنى مربوط الدرجة الثانية ليشغل وظيفة رئيس قسم /مهندس

الجنسية الاردنية

١ - قرر مجلس الوزراء الموافقة على منح الشرطي احمد عبد الله خالد السبعة الجنسية الاردنية بمقتضى احكام البند الاول من المادة الثالثة عشرة من قانون الجنسية الاردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ واعفائه من رسوم الجنسية المقررة .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/١٣ - بالاستناد الى المادة (١٧) من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ - السماح للسيد موسى محمد سعيد عزيز همديت بالتخلي عن الجنسية الاردنية للتجنس بالجنسية الالمانية .

٣ - قرر معالي وزير الداخلية الموافقة على منسح المواطن السوري السيد عقيل هلال عقيل حسن السلمان الجنسية الاردنية استنادا لاحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الاردنية رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ .

٤ - قرر معالي وزير الداخلية الموافقة على منح المواطن المصري السيد محمود محمد عمر المصري الجنسية الاردنية استنادا لاحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .

استملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ الموافقة على اعتبار استملاك كامل مساحة قطعة الارض رقم (٣٦٢) من الحوض رقم (٥) كفكر ابو سريوط من اراضي مادبا المائدة للسادة الدكتور كامل توما الحمارنة وشركاه والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٥٠) تاريخ ١٩٨١/٦/٢٣ والعدد ٤٩٨٠ تاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ استملاكاً مطلقاً لغاية ييها لصاحب القطعة المجاورة رقم (١٤٤) من نفس الحوض كونها نفقة لا تصلح لبناء وفق المخطط المنظم لهذه الغاية مشروعا للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ .

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/٦ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك المبنية اوصافها تاليا استملاكها مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ :-

١ - جزء من القطعة رقم (٤٠٣) من الحوض رقم (١٧) من اراضي اربيد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٧٣) تاريخ ١٩٨١/٧/١٦ والعدد ٤٩٥٤ تاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ لوقوف جزء منها في سعة الشارع العام والتي لا تصلح للبناء .

٢ - جزء من القطعة رقم (٣٧٦) من الحوض رقم (١٧) من اراضي اربيد المائدة للسادة وريثة صالح العلي القاسم الشايلة والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٨٢) والعدد ٥٠١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ كونها نفقة لا تصلح للبناء .

٣ - جزء من القطعة رقم (٣٥٥) من الحوض رقم (٧) من اراضي البارحة ملك السيد قاسم همد الصلاح والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٦٣) تاريخ ١٩٨١/٧/٦ والعدد ٤٩٦٨ تاريخ ١٩٨١/٦/١٠ لوقوفها ضمن سعة الشارع العام .

٤ - (٢٧) متراً مربعا من القطعة رقم (١٠٩٩) من الحوض رقم (١٤) من اراضي البارحة المائدة للسيد سامي ابراهيم سهاون والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٨٢) والعدد ٥٠١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ لوقوفها في سعة الطريق .

٥ - (٣٥٠) متراً مربعا من قطعتي الارض (١٧٦ ، ١٥٧) من الحوض رقم (١٦) من اراضي اربيد المائدة للسادة وريثة خالد العبد الله الرجوب والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤١٠٥) والعدد ٥٠٣٦ تاريخ ١٩٨١/٨/١٩ لوقوفها في سعة الشارع العام .

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/٩ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك المبنية اوصافها تاليا استملاكها مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ :-

١ - جزء من القطعة رقم (١٧٢٦) من الحوض رقم (٤) من اراضي اربيد مع ما عليها من انشاءات والمائدة للسيد احمد عروة الله بكر ابو الرب والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠١٨) تاريخ ١٩٨١/٥/٩ والعدد ٤٩٣٥ تاريخ ١٩٨١/٥/٨ لوقوفها ضمن سعة الشارع العام .

٢ - جزء من القطعة رقم (٢١) من الحوض رقم (١٠) من اراضي البارحة المائدة للسيد احمد علي حامد بصول والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٨٢) والعدد ٥٠١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ لوقوفها ضمن سعة الشارع العام .

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/١٣ الموافقة على اعتبار استملاك مساحات الاملاك المبنية اوصافها تاليا استملاكها مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للتفيع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ :-

١ - جزء من القطعة رقم (٨٦) من الحوض رقم (١٠) حي (١١) من اراضي البارحة المائدة للسيد احمد محمود محمد بصول والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٨٢) والعدد ٥٠١٣ تاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ لوقوفها ضمن سعة الشارع العام .

٢ - (٢١٤٥) متراً مربعا من القطعة رقم (٦٤) من الحوض رقم (٨) من اراضي اربيد مع ما عليها من منشآت ملك السيد رزق سالم البطار والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٦٣) تاريخ ١٩٨١/٧/٦ والعدد ٤٩٨٦ تاريخ ١٩٨١/٦/١٠ بنية ضمها لسعة الشارع العام .

٣ - جزء من القطعة رقم (٨٥٧) من الحوض رقم (١٦) من اراضي اربيد المائدة للسيد علي يوسف احمد العمري والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٦٣) تاريخ ١٩٨١/٧/٦ والعدد ٤٩٨٦ تاريخ ١٩٨١/٦/١٠ بنية ضمها لسعة الشارع العام :

هكذا من الأفضل

- ٤ - (١٥٠) متراً مربعاً من القطعة رقم (٨٥٦) من الحوض رقم (١٦) من أراضي اربد ملك السيد هبة ونس احمد العمري والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٨٢) والندوة رقم (٥٠١٣) تاريخ ١٩٨١/٧/٢٥ لوقوعها ضمن سعة المزارع العام .
- ٥ - قطعة الارض رقم (٣٠١) من الحوض رقم (١١) من أراضي اربد المملوكة للسيد محمد احمد العبيتي والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور رقم (٤٩٥٤) تاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ والرأي رقم (٤٠٧٣) تاريخ ٩٨١/٧/١٦ لكونها فضلة لاتصلح للبناء ومن اجل يبيعها للمجاورين .
- ٦ - (٥٣) متراً مربعاً من القطعة رقم (١٤٤٠) من الحوض رقم (١٧) من أراضي اربد ملك السيد هبة ابراهيم محمود القهقاه وشركاه والموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي رقم (٤٠٦٣) تاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ والدستور رقم (٤٩٦٨) تاريخ ١٩٨١/٦/١٠ بغية بيعها بسعة الشارع العام .

املاك

بالتخلي عن استملاك

عملاً بأحكام الفقرتين (أ) و (د) من المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ م اعلن اني قد تخلت عن استملاك ما مساحته ثلاث دونات و (٥٢٤) متراً مربعاً من القطعة رقم (٣) وما مساحته دوناتاً واحداً و (٥٠) متراً مربعاً من القطعة رقم (٤) من حوض زبون المنشور رقم (١٤) كلتاهما من أراضي قرية كفر سوم المعلن عن استملاكهما بعد الجريدة الرسمية رقم (٢٠٧٧) تاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩ م وقرار استملاكهما بعد الجريدة الرسمية رقم (٢٠٩٣) تاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥ لذلك اتقضي التنويه .

مدير عام دائرة الأراضي والمساحة
بلدي المني

شؤون البلديات

اعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة السيد حسن المومني

- استناداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من نظام رسوم مواقف المركبات داخل مناطق البلديات رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ .
- اعلن عن ان مجلس بلدي الفرقة الشامية قرر تخصيص موقف عام للسيارات العاملة على خطوط البلدة يقع على حوض البلد رقم (١) حي الشيخ حسين .
- فعلى جميع السيارات العاملة في البلدة الالتزام بذلك .

- استناداً لأحكام المادة السادسة من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ واحكام المادة السابعة من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .
- اقر الغاء مجلس قروي المبروكة وضمه الى بلدية الخالدية وتحويل كافة اموال المجلس المذكور وتحويله الى مجلس بلدي الخالدية .

- عملاً بالمادة السادسة من قانون البلديات رقم (٢٩) - لسنة ١٩٥٥ .
- اوافق على توسيع حدود منطقة بلدية بيت راس تطبيقاً لقرار رقم (٢٧) تاريخ ١٩٨١/٦/٢١ الصادر عن بلدية بيت راس بحيث تشمل منطقة البلدية مايلي : -
- ١ - كامل قطعة الارض رقم (٢٥) من الحوض رقم (٧) البقعة .
- ٢ - كامل قطع الاراضي ذوات الارقام من (٢٨) لغاية (٣٤) من الحوض رقم (١) الاحرج .
- ٣ - كامل قطع الاراضي ذوات الارقام من (١٩) لغاية (٢٣) من الحوض رقم (٢) تل الملح .

- استناداً لأحكام المادة الثالثة من قانون اعادة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .
- اعلن ان قرية اللزاع والحناة قرية بالمعنى المقصود .

- استناداً لأحكام المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .
- اعلن خضوع الاحواض ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢ من أراضي هور اللزاع لاحكام الفصل الثاني من القانون المذكور حسب تعديدها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض باعتبارها تشكل منطقة ومجلس قروي اللزاع والحناة اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

- استناداً لأحكام المادة الثالثة من قانون ادارة القرى ، اعلن ان قرية الرباحية الشامية/ قضاء وادي الحجر قرية بالمعنى المقصود .

- استناداً لأحكام المادة الثالثة من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ .
- أمر بتخضوع كامل الحوض رقم (١) من أراضي بلال لاحكام الفصل الثاني من القانون المذكور باعتباره يشكل منطقة لمجلس قروي الرباحية الشامية حسب تعديدها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأفضل

• استناداً لأحكام المادة الثالثة من قانون إدارة القرى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤ أعلن عن خضوع :

١ - القطع ذات الأرقام ٨، ٩، ١٠، ١١ من الحوض رقم (٣) .

٢ - القطعة رقم (٥) من حوض رقم (١) :

٣ - القطع ٨٠٦، ٧٨٠، ١٨٠ من الحوض رقم (٢) .

٤ - كامل الحوض رقم ٤٤٥ .

من أراضي امرع لأحكام الفصل الثاني من القانون المذكور حسب تحديداتها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض . باعتبارها تشكل منطقة مجلس قروي الزهراء اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية :

• يعلن المعمد بمقتضى أحكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١٩٧) تاريخ ١٩٨١/٨/٢٩ تصديق عهـطـط التنظيم الهيكلي رقم ت هـ / موبص / ٤٣٣ / ٤ تاريخ ١٩٨١/٦/٣ لبلدة موبص في محافظة البلقاء تصديقاً مؤقتاً اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . وسيم إعلاناً للاعتراض حسب الأصول خلال هام من تاريخ نشر هذا الإعلان .

اعلان

تعلم اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية في محافظة العاصمة بانها قررت الموافقة على ابداع المخطط التعديلي التنظيمي المنظم بتوسيع الطريق الزراعية القديمة المارة بمحوض الجندول لتصبح ١٢م والغاء نهايات الدوارع وتوسيعها لتصبح أيضاً ١٢م واحداث شارع يعرض ١٠م من القطعة رقم ١٣ من الحوض نفسه من الجهة الجنوبية . لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في وادي السير بحيث يمكن للوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء اثناء الدوام الرسمي ولدة شهرين من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك بما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه خلال المدة المانقسة الذكر .

مافظ العاصمة

رئيس اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية محافظة العاصمة

يحيى الموصلي

اعلان

تعلم اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية في العاصمة بانها قد قررت وضع المخطط التنظيمي التعديلي رقم أ ب / ٢٧٠ / ٢٧ تاريخ ١٩٨١/١/٢٧ للمنظم بتعديل مسار شارع في حوض رقم ٢ الواناث من أراضي ماركا موضع التنفيذ استناداً لأحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وذلك بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . وقد أصبح باستطاعة ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية خلال المدة المذكورة .

مافظ العاصمة

رئيس اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية محافظة العاصمة

يحيى الموصلي

اعلان

تعلم اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية في العاصمة بانها قد قررت وضع المخطط التنظيمي التعديلي رقم أ ب / ٢٦٩٨ / تاريخ ١٩٨١/١/٢٦ المنظم بتعديل مسار شارع في قطعة الأرض رقم (٤٨) حوض (٢٤) الماري لوحة رقم (٣٧) موضع التنفيذ استناداً لأحكام المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ وذلك بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . وقد أصبح باستطاعة ذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية خلال المدة المذكورة .

مافظ العاصمة

رئيس اللجنة الوائبة للتنظيم والأبنية محافظة العاصمة

يحيى الموصلي

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم الوائبة في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية لبلدة كفر يوبا رقم ١ لسنة ١٩٧٩ المتضمن تعديل أحد الشوارع في البلدة حسباً هو مبين المخطط المرفق وذلك لتفادي هدم الأبنية وقررت الموافقة على هذا الاقتراح واعلانه للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . يجوز للوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة كفر يوبا خلال اوقات الدوام الرسمي على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية .

مافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم الوائبة في محافظة اربد

عبد خليف داوديه

اعلان

اطلعت لجنة التنظيم الوائبة في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر اسد رقم ٥٤ / ب لعام ١٩٨٠ المتضمن تحويل المنطقتين المبيتين على المخطط المرفق من الحوضين رقمي ١٦ ، ٢٠ من أراضي كفر اسد من زراعي الى سكن (ب) وقررت : -
١ - الموافقة على تحويل الجزء المبين على المخطط المرفق من الحوض رقم ١٦ من زراعي الى سكن (ج) .
٢ - الموافقة على تحويل الجزء المبين على المخطط المرفق من الحوض رقم ٢٠ من زراعي الى سكن (ب) . واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين . يجوز للوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اعتراضاتهم الى اللجنة القانونية الى اللجنة المحلية في كفر اسد على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية :

مافظ اربد

رئيس لجنة التنظيم الوائبة في محافظة اربد

عبد خليف داوديه

هكذا من الأهل

امـلـان

اطلعت لجنة التنظيم الرأئسية في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير السعنة والمتضمن الغناء صفا المتزهرات من القطع الموجودة على الخطط التنظيمية لوجود ابنية سكنية فيها ونظراً لعدم وجود ابنية الا بالقطعة للعائلة السيد محمد حسن عبده قررت اللجنة الموافقة على الغناء صفا المتزهرات عن المذكورة والغناء الطريق المارة بمحافظتها من الجهة الغربية والابقاء على باقي المتزهرات نظراً لعدم وجود ابنية فيها واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين .

يجوز للدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير السعنة خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالخططات التوضيحية .

محافظ اربد
رئيس لجنة التنظيم الرأئسية في محافظة اربد
عبد خلف داووديه

امـلـان

اطلعت لجنة التنظيم الرأئسية في محافظة اربد على قرار اللجنة المحلية في ايدون رقم ١٦ لعام ١٩٧٩ والمتضمن الغناء المنحني (الكيرف) الكائن عند التقاء دحلة تنظيم غرب القطعتين ١٦٣، ١٦٢ بشوارع سجلون وذلك لتفادي حزم المخازن الموجودة في تلك المنطقة وقررت اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين .

يجوز للدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ايدون خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالخططات التوضيحية .

محافظ اربد بالوكالة
رئيس لجنة التنظيم الرأئسية في محافظة اربد

امـلـان

يعلن لاطلاع العموم بان لجنة التنظيم الرأئسية في سجلون اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية لبلدة سجلون رقم ٧٣ تاريخ ١٩٨١/٦/١٤ والمتضمن تعديل المنطق المحاذ في شارع سجلون عمان بحيث يمر بالقطع ذات الارقام ١٧، ٨، ٣٥، ٣٤، ٩٩ من حوض رقم ١٧ من ارضي سجلون حسب الخطط المرفقة واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين على ان يكون للدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اعتراضاتهم للجنة التنظيم المحلية لبلدة سجلون خلال المدة القانونية المذكورة مدعومة بالخططات التوضيحية ووثائق ثبوتية حسب الاصول .

رئيس لجنة التنظيم الرأئسية
مصرف لواء سجلون
خالد حماد الزعبي

المواصفات القياسية

أ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ - بالاستناد الى المادة (١٥) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ - الموافقة على اصدار المواصفات القياسية الاردنية التالية : -

- ١ - التركيبات المصنوعة من مادة البلاستيك غير اللدن (عديد كلوريد الفينيل) (الجهيزة بوصلات (جلب) والمستخدمة في الالاتيب المعرضة للضغط اطوال التركيبات، السلسلة المترية . رقم (١٩٧)
- ٢ - التركيبات والوصلات البلاستيكية المستخدمة . رقم (٢١٧)
- ٣ - الالاتيب القياسية المستخدمة . رقم (٢٢٢)
- ٤ - دليل استعمال الالاتيب القياسية ومسلاتها . رقم (٢٢٦)

كواصفات قياسية الزامية بشكلها الذي وردت فيه واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ويمكن الحصول على هذه المواصفات من مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة .

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٨١/٩/١٣ - بالاستناد الى المادة ١٥ من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ - الموافقة على اصدار المواصفات القياسية الاردنية : -

- ١ - تقدير مقاومة الطلاء للورق والورق المقوى رقم (٢١١)
- ٢ - تعيين امتصاص الورق والورق المقوى للياه (طريقة كوب) . رقم (٢٢٤)
- ٣ - التحليل الكمي الكيميائي غاليط الالاتيب رقم (٢٢٧)
- ٤ - التحليل الكمي الكيائي للمخاليط الثنائية رقم (٢٢٩)
- ٥ - تقدير مقاومة الانفجار للاشعة رقم (٢٣٠)

كواصفات قياسية الزامية بشكلها الذي وردت فيه واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، ويمكن الحصول على هذه المواصفات من مديرية المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة .

هكذا من الأشهر

صندوق توفير

مؤسسة عامة أردنية

عمان

الميزانية العمومية كافي

الموجودات

فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
الموجودات المتداولة		
التقدي في الصندوق ولدى البنوك		
التقدي في الصندوق والمكاتب البريدية	٧٠٠٢٣ ٩٠٥	
الحسابات الجارية لدى البنوك	١٠٦٦٦٣ ١٩٢	
الودائع لاجل لدى البنوك	٧٤٤٧١١ ٩٣٦	
مجموع التقدي في الصندوق ولدى البنوك	٩٢١٣٩٩ ١٣٣	
الاستثمارات بالكلية		
الاسهم بالشركات	٢٢١٢١٦١٦٧	
سندات التنمية	١٠١٢٩٠٠٠٠	
حفظ الاسهم المدارة من قبل		
شركة الاوراق المالية	١٠٢٧٠٦ ٥٢٠	
استاد الاقراض	٢٠٠٠٠٠ ٠٠٠	
القروض الممنوعة من طريق التجميع البنكي	٤١٢٢٨٤ ٤٨٢	
مجموع الاستثمارات	٣٩٤٠٠٥٢٦٤٩	
الارادات المستحقة غير المقبوضة	٦٠١٣٤٥٨٣	
مجموع الموجودات المتداولة	٤٩٢١٥٨١٦٦٥	
الموجودات الثابتة		
الموجودات الثابتة بالكلية	٦٧٠٣٤ ٥٧٥	
يزول : الاستهلاك التراكم	(٧١٤٢٠٣٤)	
صافي الموجودات الثابتة	١٩٨٩٢٣٦١	
الموجودات الاخرى		
عزون القرطاسية والمطبوعات	٤١٣٧٦ ٠٠٠	
الحصص الحديديه	١٢٣٠٩ ٤٦٥	
الارصده المدينه الاخرى	٤٩٤ ٦٠٦	
مجموع الموجودات الاخرى	٥٤١٨٠٠٧١	
مجموع الموجودات	٤٩٩٥٦٥٨٦٩٧	

ان الايضاحات المرفقة تشكل جزءا من الميزانية ولقرأ معها

السبريد

بموجب قانون خاص

الأردن

٣١ كانون اول / ١٩٨٠

المطلوبات

فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
عام ١٩٧٩		
دينار		
المطلوبات المتداولة		
ارصدة المودعين	٤٥٦٢٤٤٧٠٢٨	
المصاريف المستحقة غير المدفوعة	٨٣٢٠٨٦	٤٤٠١٨
امانات الحصص الحديديه	٢٨٦٢٠٠٠	٦٩٩٤٦
الدين الدائنه	٢٧٠٦٥٢٠	٣٨٣٣١٣
اقساط اسهم مستحقة غير مدفوعة	٥٠٠٠٠٠٠	١٢٦٠١٩٢
اقساط اسهم تستحق عام ١٩٨١	٢٨٤٤٧١٠٠٠	١١٩٣٤٨٠
مجموع الموجودات المتداولة	٤٨٢٢٣١٨٦٣٤	
اقساط اسهم تستحق بعد عام ١٩٨١	٧٠٥٩٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠
سلفة الحكومة طويلة الاجل	٣٠٤٨١٩٨٣٢	
الارادات والمصروفات		٦٣٦١٨
زيادة المصروفات عن الارادات المودعه	٩٥٨٨١٥٧٨	
زيادة المصروفات عن الارادات السنة الحالية	١٠٦١٩٤١٩١	٢٤٧٧٥
مجموع العجز التراكم	٢٠٢٠٧٥٧٦٩	(٤٧٠٥)
		٣٦٤٠١
		١٢٣٠٩
		٢٥٥
مجموع المطلوبات	٤٩٩٥٦٥٨٦٩٧	٣١٨٣٦٢

خاضع لتقرير رقم ٥٢٦/٦/٢١٢ تاريخ ١٩٨١/٦/٨

هكذا من الأشهر

امر دفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٨١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

تأميناً للسلامة العامة أمر بالاستيلاء على القطعة رقم (٣٧٤) حوض (٢) جبل عمان وما عليها من بناء ودفع مبلغ (٧٧١٤ ١٩٥٠) سبعة وعشرين ألفاً ومائة واربعين ديناراً وتسعين وخمسين فلساً كتعويض عن ذلك من الخصومات المرسدة في موازنة وزارة المالية لسنة ١٩٨١ لهذه الغاية .

١٩٨١/٩/١٠

رئيس الوزراء
مفسر بدران

امر دفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٨١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

تأميناً للسلامة العامة ، أمر بما يلي :

١ - سوق النارة / عمان :-

أ - إلغاء رخص المحلات التجارية المتواجدة في المناور وإعادة فتحها مناور كما هي في مخططات البناء الاصيل.
ب - إلغاء رخص المحلات التجارية المتواجدة في الوحدات الصحية في جميع الطوابق وإعادة فتحها وحدات صحية كما هي في مخططات البناء الاصيل.
ج - إلغاء رخص المحلات التجارية المتواجدة في فحات عمرات جميع الطوابق وإعادة فتحها عمرات كما هي في مخططات البناء الاصيل.

٢ - سوق الحميدية :-

إلغاء رخص المحلات التجارية المتواجدة في الوحدات الصحية وإعادة فتحها وحدات صحية كما هي في مخططات البناء الاصيل .

٣ - سوق غرناطة :-

إلغاء رخص المحلات التجارية في الوحدات الصحية وإعادة فتحها وحدات صحية كما هي في مخططات البناء الاصيل.

٤ - سوق الهيبة :-

تكاليف صاحب الملك بإنشاء أربع وحدات صحية في الطوابق الارضية .

٥ - تتخذ الاجراءات الفورية لتنفيذ مضمون هذا الامر على ان يتم تنفيذه جميع ما ورد فيه في تاريخ الصاء ١٩٨١/١٢/٣١

رئيس الوزراء
مفسر بدران

امر دفاع رقم (٨) لسنة ١٩٨١

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ وبناء على توصية المكتب الرئيسي للقطعة اسرائيل أمر بمنع دخول وتداول كافة المؤلفات والكتب والاعمال الادبية الأخرى العائدة للكاتب المصري نجيب محفوظ في المملكة الأردنية الهاشمية :

لأرجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك .

عمان في ١٤٠١/١١/٣ هـ
الواق ١٩٨١/٩/١ ماحمد العتوم
مراقب المطبوعات العام

امر دفاع رقم (٩) لسنة ١٩٨١

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ ، وبناء على توصية المكتب الرئيسي للقطعة اسرائيل اقرر منع دخول وتداول الكتب التالية للكاتب الاسرائيلي AMOS OZ والصادرة عن دار النشر البريطانية Penguin Books في المملكة الأردنية الهاشمية .

1. Where the Jackal Howls
2. Elsewhere Perhaps
3. The Seventh Day
4. From the Routs
5. Late Love
6. Crusade
7. Touch the Water
8. Touch the Wind
9. Unto Death
10. Hill to Evil

لأرجو من السلطات المختصة تنفيذ ذلك .

عمان في ١٤٠١/١١/٣ هـ
الواق ١٩٨١/٩/١ ماحمد العتوم
مراقب المطبوعات العام

هكذا من الأهل

والله اعلم

اعلان

يعلن انه تم تسجيل دار حضانة مدرسة بنات السلط الجديدة النموذجية في اليوم الثلاثين من شهر آب لعام ١٩٨١
نحت رقم ٨٧ وفقا لنظام دور الحضانة رقم ٦٦ لعام ١٩٧١ .

انعام المفتي
وزيرة التنمية الاجتماعية

۵۲

يعلن انه تم تسجيل دار حضالة البيت الصغير في عمان في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب لعام ١٩٨١ تحت رقم ٨٨ وفقا لنظام دور الحضالة رقم ٦٦ لعام ١٩٧١ :

انعام المفتي
زيرة التنمية الاجتماعية

علائق

يعلن انه في اليوم العاشر من شهر ايلول سنة ١٩٨١ تم تسجيل جمعية هتيل الخيرية /طولكرم/ محافظة نابلس تحت رقم (٦٠٠) وذلك استنادا لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦ .

انعام المفتي
وزير التنمية الاجتماعية

عسلان

تسجيل جمعیه تعاونیه

يعلم أن جمعية البستان التعاونية للإسكان م/م، علان قد سجلت تحت رقم (١٠٢٥) بموجب المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل لقانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثلاثين من شهر آب سنة ١٩٨١.

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية
حسين النابلسي

اعلان

تسجيل جمعية تعاونية

يطلب أن جمعية الرسالة التعاونية للادخار والاقتراض م.م/ عمان قد سجلت تحت رقم ١٠٢٦ بموجب المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل لقانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثلاثين من شهر آب سنة ١٩٨١.

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنيه
حسن النابلسي

اعلان

تسجيل جمعیه تعاونیه

يعلن ان جمعية تنمية لواء الطفيلة التعاونية م.م.غ.م / الطفيلة قد سجلت تحت رقم (١٠٢٧) بموجب المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل لقانون التعاون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثلاثين من شهر آب سنة ١٩٨١.

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية
حسن النابلسي

اعلان

تسجيل جمعيه تعاونيه

يعلن أن جمعية منطقة السرحان التعاونية الزراعية متعددة الأغراض عبودة الخزولي / اريد قد سجلت تحت رقم (١٠٢٨) بموجب المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ المعدل لقانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ والمادة السابعة من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثلاثين من شهر آب ١٩٨١ .

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنيه
حسن النابلسي

املائي

تسجيل جمعية تعاونية

يعلن ان جمعية اسكان موظفي جامعة النجاح الوطنية م.م ضاحية رقم (١) / نابلس قد سجلت تحت رقم (١٠٩٢) بموجب المادة الخامسة من القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦ المعدل القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ ولادة لها من نظام الجمعيات لانداء فة (١٦) لسنة ١٩٧٠ في اليوم الثلاثين من شهر آب سنة ١٩٨١

مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية
حسن القابسي

مکتبہ دارالعلوم

اعلان

صادر بالاستناد الباده (١٧) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته .
يعلم للعموم بان لجنة املاك الدولة لقراء الزرقاء منتظر بالطايات المقدمة لتفويض القطعة رقم (٢٨) من الخوض
رقم (٢) حي رقم (٢) من اراضي نحو ، لغايات البناء والسكن . وسيحال الموضوع للجنة المذكورة بعد انقضاء مدة
شهر من تاريخه وسيكون مركز عملها مديرية تسجيل اراضي الزرقاء.

مدير دائرة الاراضي والمساحة
بدري الملقى

اعلان بيع

يعلم مدير جمرع عمان ان البضاعة المبينة ادناه قد مضى على وجودها في مستودعات الجمارك مدة تزيد عن
ثلاثة اشهر لذا فانه سيتم بيعها بالزاد العلني لحساب الخزينة بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان عملا
باحكام المادة (٥٥) من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٧م.

مدير جمرع عمان
احمد عبدالعزيز

صنف البضاعة	اسم صاحب البضاعة
ماكينة تصوير وثائق	علي محمد علي
محول كهرباء مستعمل	شحاده بركات شحاده
كرتلك سياره مستعمل	مجهول الاسم
اشرطة سيناليه عدد (٧)	مجهول الاسم
كرتوتة بلاط صيني عدد (٢)	مجهول الاسم
حقيبة سفرية تحتوي ملابس مستعمله	مجهول الاسم

اعلان بيع

يعلم مدير جمرع عمان ان البضاعة المبينة ادناه قد مضى على وجودها في مستودعات الجمارك مدة تزيد عن
ثلاثة اشهر ، لذا فانه سيتم بيعها بالزاد العلني لحساب الخزينة بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشر هذا الاعلان عملا
باحكام المادة ٥٥ من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٧.

مدير جمرع عمان
احمد عبد العزيز

اسم صاحب العلاقة	النوع	العدد
حمام احمد/عزالي الجنسية	للفريولات نوع ملابس ملون	٣

مطالبه

- ١ - يطلب من ذمة المذكورين ادناه تخزينة الدولة مبلغ وقدره (٧٠٦) ديناراً سندياً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٨٠/١٥ جزء تاريخ ١٩٨١/٥/٢٨ الصادر بالقضية الجمركية رقم ق/ج/١٨٢٤/٩٨٠.
- ٢ - رغم المطالبه المتكرره للمذكورين لم يبادروا بمراجعة مديرية القضايا في وزارة المالية/الجمارك لدفع المبالغ المطالب به .
- ٣ - على المذكورين ادناه وخلال ستين يوماً من نشر نص هذه المطالبه بعدد الجريدة الرسمية المبادرة فوراً بمراجعتنا لدفع المبلغ المطلوب تلافياً للاجراءات القانونية التي قد يتعرضون لها .
- ١ - خليفه علي سيف التميمي
- ٢ - حمود سالم كوكش

وزير المالية - الجمارك

مطالبه

- ١ - يطلب من ذمة المذكورين ادناه مبلغ وقدره ٣٢٩٦ ديناراً تخزينة الدولة سندياً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٨٠/١٩ جزء الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٤ بالقضية الجمركية رقم ق/ج/٢٢٢٤/١٩٨٠.
- ٢ - رغم المطالبه المتكرره للمذكورين لم يبادروا بمراجعة مديرية القضايا في وزارة المالية - الجمارك لدفع المبالغ المطالب به .
- ٣ - على المذكورين ادناه مراجعة مديرية القضايا في هذه الوزارة خلال ستين يوماً من تاريخ نشر نص المطالبه بعدد الجريدة الرسمية لدفع المبلغ المطلوب تلافياً للاجراءات القانونية التي قد يتعرضون لها .
- ١ - قاطمه عبد الله حمدان اريد - شارع حكما - منزل يوسف الحميده - قرب الجمع الشمالي .
- ٢ - عبد الله محمود حميده اريد - الحي الشمالي - مزارع

مطالبه

- ١ - يطلب من ذمة السادة شركتاه وزير للتجارة والتمهيدات تخزينة الدولة مبلغ وقدره (٤٧٩٢) ديناراً و ٤٠٠ فلس سندياً لقرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٨١/١٨ جزء تاريخ ١٩٨١/٥/٣١ الصادرة بالقضية الجمركية رقم ق/ج/٢٤٧/٩٨٠.
- ٢ - رغم المطالبه المتكرره للمذكور اعلاه لم يبادروا بمراجعة مديرية القضايا في وزارة المالية/الجمارك لدفع المبلغ المطالب به .
- ٣ - على المذكور اعلاه مراجعة مديرية القضايا خلال ستين يوماً من تاريخ نشر نص هذه المطالبه في عدد الجريدة الرسمية لدفع المبلغ المطلوب تلافياً للاجراءات القانونية التي قد يتعرضون لها .

وزير المالية - الجمارك

هكذا من الأشهر

اعلام

صادر من محكمة الاستئناف

المانوثة بآجرها الهاكة واصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم .

برئاسة الاسفاد محمد التجداوي وعطوفة الاستاذين / مظهر مهيار وتوفيق حمادي

المستأنف /

فهني حمن قاسم عامر / صاحب مكتب عامر للبناء والمقاولات وكيلة الاسفاد حنا نده .

المستأنف عليها /

شركة شيا الغريزاكو شرودز/شركة ايطالية .

بتاريخ ١٤/١٤/١٩٨٠ قدم هذا الاستئناف للامن بالحكم الصادر عن محكمة بداية عمان بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠ بالدعوى الابتدائية الحقوقية رقم ٧٩/١١٤٥ والمضمن التزام المستأنف عليها بدفع مبلغ (٧٨٦٠٢٥) ديناراً و (٤٠٥) فلسات ورد الدعوى بالباقي مع الرسوم والمصاريف و (١٥٠٠) ديناراً اتماب حمامه .

وتلخص اسباب الاستئناف كالآتي .

- ١٠١ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بمبلغ مائة وعشرين ألف دينار دفعها المستأنف لتسديد الحساب شيا هامرلينك الاعياد الدولي .
 - ١٠٢ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم للمدعي بمبلغ ١٤٦٥٠٠٩٨٠ ديناراً وصيد اعطاء الائتلاف وسجل هذا المبلغ على حساب المستأنف .
 - ١٠٣ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بمبلغ (٢٦) ألف دينار قيمة كميالين قام المستأنف بدفع قيمتهما لتسديد اديون الائتلاف .
 - ١٠٤ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بمبلغ (٧٥٠٠) ديناراً دفعت من المستأنف عن ذمة الاصول .
 - ١٠٥ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بمبلغ ٢٤٩٤٠ ديناراً .
 - ١٠٦ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بكامل القرار المادي والمعنوي كما هو ثابت بقرار الجهر لان .
 - أ . لم يعسك المستأنف بالشرط الجزائي .
 - ب . للمحكمة الحق بخفض الشرط الجزائي .
 - ج . ثبت ان المستأنف عليها ارتكبت خطأ جسيماً .
 - د . المقصود بالشرط عند البدء بالعمل .
 - ١٠٧ اخطأت محكمة البداية إذ لم تحكم بكامل المبالغ .
 - ١٠٨ اخطأت المحكمة بعدم الحكم بالفائدة .
- وبالحكمة الجارية وبعد ان تقرر السير بحق المستأنف عليها بمطالبة الوجاهي قروت هذه المحكمة قبول الاستئناف شكلاً لوقوعه ضمن المدة القانونية اصبحت لاوقال وكيل المستأنف الاخير .
- وبالموضوع ومن السبب الاول : - فانه من الثابت ان هناك قرصين الى الائتلاف . (شركة شيا ومكتب عامر) بكماله مستأنف بمبلغ (١٢٠٠٠٠) ديناراً (مائة وعشرين ألف دينار لايت بالمبرزم/١١ كما ثبت من البرزم/٤٣

ان المستأنف سدد هذا المبلغ لينك الاعياد وهذه بيته مقبولة لم يرد عكسها ويكون السبب واردا .

ومن السبب الثاني : - فان البرزم م/٤٢ ثبت ان ما قيد على حساب مكتب عامر من الاعياد المفتوح لحساب شيا عامر هو مبلغ ٩٨٠ فـ ١٤٦٥٠ وهذه البيته كافية لاثبات هذا السبب طاماً ولم يقدم أية بيته لتدفعها ويكون السبب واردا .

ومن السبب الثالث : - فان البرزم م/٢٧ وهو بيته كافيه اثبت ان هنا الكمياليتين المبيتين بهما البرزم في البند الاول أ ب يبلغ عشرة آلاف دينار لكل واحدة قد دفعها المستأنف عن ذمة شيا عامر اما ما ورد بالبند الثاني فسان قس البرزم بفيد يعلم دفع الكمياليتين الاخرين الا ان الشاهد بهجت الرضي قد شهد على ان المبلغ المبيت بهذا السبب قد سدد من المستأنف ويكون السبب واردا .

ومن السبب الرابع : فان الشاهدين بهجت الرضي ومازن عبد القادر قد شهدا بجملة ١٩٧٩/١١/٢٧ (الصفحة ٤) ثمره حتى يشار الى شهادتهما ان المستأنف قد سدد مبلغ (٧٥٠٠) ديناراً عن ذمة الائتلاف (شيا وعامر) ويكون السبب واردا .

ومن السبب الخامس : - فقد ثبت من البرزم م/٤٤ وشهادة موقعه ان المبلغ رصد بلعة شيا عامر ولم ترد اية بيته تخفف هذه البيته ويكون السبب واردا ، والمبلغ ٢٤٩٤٠ ديناراً :

ومن السبب السادس : - فانا نجد ان محكمة البداية قد اعتمدت على البند (٢) من الاتفاق البرزمه ترجمتهم/٤ والرجوع الى هذا البند لا نجد فيه ما يؤيد رأي محكمة البداية لانه يتعلق بالبند التي تشير الى امكانية احالة الملف على احد الطرفين طاماً واحد منهما صلاحية تقديم المناقصة باسمه الخاص وهذا يعني ان الشرط يتعلق فقط في الاعمال بالمقد قبل ان يحال العطاء على الطرفين مجتمعين الا اننا نجد ان امانة المصاهرة قد صادرت الكفالة التي قدمها الائتلاف وان هذه المصادرة كانت بسبب عدم قيام الائتلاف بتنفيذ العقد واثبت البيته ان عدم قيام الائتلاف بتنفيذ العقد كان بسبب عدم القيام المستأنف عليها بالتزاماتها ولهذا فان مصادرة حصة المستأنف من هذه الكفالة يعتبر ضرراً طاماً فليحق المستأنف عملاً بالمادة ٣/١٧٧ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية ويكون هذا السبب واردا .

من السبب السابع - فان مصيره سيتحدد بالرد على الاسباب الاخرى .

من السبب الثامن : - فان محكمة البداية قد اخطأت بعدم الحكم بالفائدة عن الذم المستأنف على المستأنف عليها ويكون هذا السبب واردا .

استناداً لردنا اعلاه نقرر فسخ الحكم المستأنف والحكم بالشكل التالي /

- ١- الحكم بالتزام المستأنف عليها بدفع مبلغ (١٢٠٠٠٠) ديناراً مئة وعشرين ألف دينار المستأنف وذلك عن اعتبار ان حصتها من هذا المبلغ ٦٥ ٪ فقط .
- ٢- الحكم بالتزام المستأنف عليها بدفع مبلغ ١٤٦٥٠٠٩٨٠ للمستأنف اربعة عشر ألف وستماية وخمسين ديناراً وتسماية وخمسين فلماً بنفس النسبة المئوية اعلاه .
- ٣- الحكم بالتزام المستأنف عليها بدفع مبلغ (٢٦٠٠٠٠) ديناراً ستة وعشرين ألف دينار بنفس النسبة المئوية اعلاه .

هكذا من الأشهر

- ٤ - الحكم بالزام المستأنف عليها بدفع مبلغ (٧٥٠٠) دينار سبعة آلاف وخمسمائة دينار بنفس النسبة .
 ٥ - الحكم بمبلغ ٢٤٩٤٠ ديناراً (اربعة وعشرين الف وتسعمائة واربعين ديناراً .
 ٦ - الحكم للمستأنف بما يعادل ٣٥٪ من قيمة الكفالة المصادرة وهو مبلغ ثلاثماية وسبعة وثمانين الفاً وثمانماية وخمسة واربعين ديناراً ونصف (٣٨٧٨٤٥) ديناراً و ٥٠٠ للـس .
 ومن حيث المجموع فإن ما يستحقه المستأنف عن البنود الخمسة الاولى هو مبلغ مائة وخمسة وعشرين الفا وخمسمائة وثمانى دنانير ونصف (١٢٥٥٠٨) دنانير و ٥٠٠ فلساً (مضافاً اليها المبلغ المبنية بالبند السادس فيكون كامل ما يستحقه المستأنف هو ٥٠٠ فلساً ١٢٥٥٠٨ دينار ٥١٠٠ + ٣٨٧٨٤٥ = ٥١٣٣٥٤ ديناراً الحكم بالزام المستأنف عليها بهذا المبلغ مع الفائدة القانونية عن المبلغ المتحقق بموجب البنود الخمسة الاولى من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام مع الرسوم والنفقات ومبلغ (٢٢٥) - ديناراً تعاقب مجامه عن المرحلتين .
 صدر والفهم علنا بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣١ م .

رئيس الديوان عضو عضو العضو المترشح

لدى محكمة التمييز الموقرة

المميز :

فهني قاسم عامر ، صاحب مكتب عامر للبناء والمقاولات / الوكلاء المخلصون - حثانده وتوفيق سالم وزكريا التوامجي بموجب الوكالة العامة رقم ١٦٣٣٨ تاريخ ١٩٧٩/٦/٦ .

المميز ضدها :

شركة شيا امبريرا كوستروبيروني الايطالية / وكيلها المحامي الاستاذ طلال التوسس - عمان .

الحكم المحيز :

الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم ٨٠/٤٩٠ الصادر بتاريخ ٨٠/٧/٣١ للقاضي بنسخ حكم محكمة البداية والزام الشركة المحيزه بدفع مبلغ ٥١٣٣٥٤ دينار .
 ولما كان هذا الحكم مخالفاً للأصول والقانون فاني اميزه ضمن المدة القانونية مرفقا بصورتين مصدقتين عن الحكم المحيز حسب الأصول .

اسباب التمييز :

اولاً :- اعطيات محكمة الاستئناف اذ لم تحكم للمدعي بمبلغ ٢٢٥٥٠٨٠٥ دينار .
 حكمت محكمة البداية بهذا المبلغ وهو متكون من مبلغين المبلغ الاول هو ٣٤٦٠٥٤٦٠٧٧٧ ديناراً وهو عبارة عن شبكات اصدرها الائتلاف وجبرت الى فني عامر الذي دفع قيمتها . ويكون ايضا من مبلغ (٢٠) الف دينار قيمة كيبالتين . وقد حكمت محكمة البداية باستحقاق للمدعي ٦٥ ٪ من هذا المبلغ ، اي تكون حصته ٢٢٥٥٠٨٠٥ دينار ولم يستأنف احد هذا الحكم ، وبالتالي اكتسب الدرجة القطعية والمبالغ التي حكمت بها محكمة الاستئناف المشار اليها في البنود (١) الى (٥) هي خلاف المبالغ المذكورة اعلاه .
 ثانياً :- اعطيات محكمة الاستئناف اذا لم تحكم للمدعي بكامل قيمة الكفالة البالغة ٤٠٠٦٣٤١٩٥ ديناراً .

ان كامل قيمة الكفالات المحجوزة هي ١٠٨١٣٠٠ ديناراً و ٧٠٠ فلساً كما هو ثابت من المبرز (٣٦/م) .
 وان حصة المدعي عليها هو ٣٥ ٪ ، وان المدعي دفع كامل حصته كما هو ثابت في المبرز (٤١/م) ، وبالتالي كان على محكمة الاستئناف ان تحكم بهذا المبلغ لا بمبلغ ٣٢٧٠١٤ ديناراً .

ثانياً :- اعطيات محكمة الاستئناف اذ لم تقرر الحكم للمدعي بمبلغ ٦٠٨٠٠ ديناراً هذا المبلغ حكمت به محكمة البداية كمثل وضرب ولم يستأنف هذا الحكم وبالتالي اكتسب الدرجة القطعية :

رابياً :- اعطيات محكمة الاستئناف اذ لم تقرر الحكم للمدعي بالعدل والضرر المادي والمعنوي كما قدره الخبراء .
 وتحصل هذه النقطة في ان محكمة البداية عينت خبيراً قدر العطل المادي بـ ١٣٤٠٠٠ و ١٣٥٠٠ ديناراً ، والضرر المعنوي بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ديناراً . الا أن محكمة البداية استندت لاحكام المادة (٢٢) من العقد وحكمت بطل وضرب مقداره ٦٠٨٠٠ ديناراً .

استأنفنا هذا الحكم ولم تتعرض محكمة الاستئناف سلباً او ايجاباً . وانا نبيدي ان هذا الحكم يخالف للقانون لما يلي :

أ - ان التفسير الصحيح للبند ٢٢ من العقد هو ان العطل والضرر المقدر هو لغاية النكول عن البدء في تنفيذ العقد وليس تمنع احد الفريقين عن تنفيذ احد التزاماته بعد البدء في التنفيذ وذلك لأن الأصل في تفسير العقود انه لا يجوز تفسير بند بمعزل عن باقي بنود العقود ان عقد الائتلاف يقدر بالملايين ومن غير المعقول أن يكون العطل والضرر مائتين الف دولار هو عن تكول احد الفريقين عن تنفيذ العقد بعد البدء بالتنفيذ . اضف الى ما تقدم ان البند ٢٠ يشير الى حالة عدم توصيل الفريقين على سعر للمطاء والبند الثاني معطوف على الاول ولهذا نقول التفسير الصحيح للبند ٢١ هو ان هذا البند يطبق عند تكول احد الفريقين عن تنفيذ العقد حتى تاريخ البدء بالعمل .

ب - وبالتالي ، واستطراداً ، نبيدي ان المادة ٣٦٤ من القانون المدني قد اجازت للمحكمة تعديل الاتفاق بناء على طلب احد الفريقين بما يجعل التقدير مساوياً للضرر .

ان هذا النص هو نص يتعلق بالنظام العام وذلك لأنه ورد في آخر الفقرة « ويقع باطلا كل اتفاق يخالف ذلك » يعني ذلك ان هذا النص يعتبر من النظام العام ولأنه من النظام العام يطبق فور صدوره ، تشير الى كتاب الوسيط الجزء الثاني من ٨٧٦ فقرة ٤٩٦ للسنبوري والاحكام التي قلمناها - وقوع ضرر لاستحقاق الشرف الجزائي وجواز تخفيض هذا الشرط لتنفيذ الجزائي او للمبالغة في التقدير - تعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

واشير الى كتاب اصول القوانين ، احمد حشمت ايو سميث والسنبوري ص ١٩٥ حيث قال « جاء في كتاب اصول القانون للسنبوري واحمد حشمت ص ١٩٥ « كل ما يتعلق بالعقد والآثار التي يولدها يظل خاضعاً للقانون القديم الا اذا كان ذلك يتعارض مع النظام العام ، فيسري القانون الجديد . ونشير الى كتاب دروس في مقدمة القانون ص ٢٣٠ ويستثنى كذلك من مبدأ عدم الرجعية القوانين المتعلقة بالنظام العام ، لماذا كان مظهر رجعية أثر القانون هو سامه بالحقوق المكتسبة ، فان القوانين المتعلقة بالنظام العام ، نظراً لاصالتها بالمصلحة العامة ، تهدر ما يعرف تطبيقها من حقوق اكتسبها الافراد ، اذ لا يصح للقرن ان يدعي ان له حقاً مكتسباً لو اصبح حقه مخالفاً للنظام العام .

وجاء في كتاب المداخل الى القانون : الدكتور حسن حيرة ص ٣٤٦ « لأن كان المبدأ ان سريان القانون الجديد مشروط بعدم المساس بالحقوق المكتسبة في ظل القانون القديم ، فاستثناء من ذلك يسري القانون الجديد على الماضي ، ليس بالحقوق المكتسبة اذا كان متصلاً بالنظام العام أو الآداب ، فقواعد النظام والآداب قواعد أمره لا يجوز مخالفتها والوقوف في سبيل سريتها احتجاجاً بحق مكتسب ، ولذلك تعتبر القوانين المتعلقة بالنظام العام والآداب .

هكذا من الأصل

ولهذا يسري مفعول المادة ٣٦٤ على هذا العقد وبالتالي لا يجوز التقيد بمبلغ المائتين ألف دولار المذكورة بالبند ٢١ بل يقتضي الحكم بالضرر كما قدره الخبراء .

ج - وبالتناوب ، واستناداً ، نبيد أن التمسك بالشروط الجزائي لرفع أو تخفيض الضرر هو حق من حقوق الفرقاء ولا يتعلق بالنظام العام ، فلئن كان من حق المحكمة أن تخفف التعويض وفقاً لأحكام المادة ١٦٨ من أصول المحاكمات الحرفية في حالة تمسك المتعاقد الآخر بأن المبلغ المتفق عليه فاحش فهذا يدل على أن التمسك بمسامة الضرر هو من حقوق الفرقاء وقضت محكمة التمييز أن التمسك بتوجيه الانذار أو بطلب الانذار هو حق من حقوق الفرقاء .
واشير الى القرارات التالية :

- ١ - ٧٣/١٣٤ ص ٨٢٠ السنة الحادية والعشرين .
- ٢ - ٦٠/٩٩ سنة ٨ ص ١٠٨ السنة الثامنة .
- ٣ - ٦١/٧١ عدد ٤ سنة ٩ ص ١٥٧ السنة التاسعة .

د - وبالتناوب ، واستناداً ، من المتفق عليه فقها وقضاه على أنه يجوز زيادة المبلغ المقدّر إذا أثبت الدائن أن المدين قد ارتكب خطأ جسيماً . واشير الى الوسيط للسنوي جزء ٢ صفحة ٨٧٨ حيث قال : إذا زاد الضرر على التعويض المقدّر لكن الدائن أثبت أن المدين قد ارتكب خطأ جسيماً فإن الشرط الجزائي الذي جاز أن يخفف من المسؤولية المدنية في حالة الخطأ العادي لا يستطيع أن يخفف من مسؤوليته في حالي النش والخطأ الجسيم وينبغي على ذلك أن القاضي يزيد في مقدار التعويض حتى يصبح معادلاً للضرر الذي وقع ولا يمنعه من ذلك أن التعويض مقدّر بالشرط الجزائي فإن الدائن في اتفاقه مع المدين حصل تقدير التعويض لم يدخل في حسابه غش المدين أو خطئه الجسيم ، ولا ينبغي أن يحسب هذا الحساب ، والسبب كما قال السنوي أنه لا يجوز الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية التقصيرية إذا اخطأ الجسيم يعادل المسؤولية التقصيرية وأن المستأنف عليه قد ارتكب خطأ جسيماً في إخلاله بالتزامه وقد بينا ذلك في مرافعتنا الخاطئة على صفحة ١ الى صفة ٥ ورجو إخبار تلك المرافعة جزءاً من المرافعة أمام هذه المحكمة الموقرة .

الطلب : نقض الحكم والزام المميز ضده بدفع المبالغ التالية :

- ١ - مبلغ ٢٢٥٠٠٠ ديناراً و ٤٠٥ فلسات وهو المحكوم به بداية .
- ٢ - مبلغ ١٨٦٠٣٤٠ ديناراً وهو المحكوم به استئنافاً عن البند مسن (١) الى (٥) الواردة في الحكم المستأنف .
- ٣ - كامل المطل والضرر المسادي والمعنوي الذي قدره الخبير و/أو قيمة الكفالة البنكية البالغة ١٠٠٠٠٠ ديناراً زائد المطل والضرر المقدّر من محكمة البداية والقائدة القانونية والرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

الوكيل

الحكمه الصناعية

المأذونه باصدار القرار باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

الحية الحاكمة برئاسة القاضي السيد مشهور حسن كوخ وعضوية القاضيين السيدين فايز قاقيش وهبد الشخانيه.

القرار

بتاريخ ٩٨١/٦/٢٥ احوال معالي وزير العمل بكتابه رقم ١٧/٤٧/٢١٧١ بالاستناد لاحكام المسادة ٩٦ من قانون العمل الزراع القائم بين ادارة شركة الدباغة الاردنية والثقابة العامة للعاملين في البترول والكيماويات بعد ان اخفق مجلس التوفيق في الوصول الى تسوية بين الطرفين المتنازعين .

بالحاكمة الوجهية الجارية علنا بحضور ممثلي العمال السادة مقبل المومني رئيس الثقابة العامة للعاملين في البترول والكيماويات وموسى العمري عضو الهيئة الادارية للثقابة وحسن حمدي امين سر فرع الثقابة في شركة الدباغة وممثلي اصحاب العمل السيدين طلال الغزاوي مدير عام شركة الدباغة ورشدي الخطيب مساعد المدير العام وعضو مجلس الادارة ، تلي كتاب معالي وزير العمل كرو ممثلو العمال مطالبهم ورد ممثلو اصحاب العمل على هذه المطالب بسان اوضاع الشركة المالية لاحتتمل مطالب العمال .

قدم ممثلو العمال بوصفهم مدعين بيناتهم حيث ابرزوا كشفا يتضمن اسماء العاملين في شركة الدباغة مع رواتبهم والمزايا المعمومة لشركة الدباغة المرزوين ٢/١/٢٠ وفي جلسة ١٩٨١/٧/٢٣ حضر المحامي الاستاذ عبد الرحيم حمجازي وكيل عن العمال المدعين كما حضر المحامي الاستاذ راتب الجنيدي وكيل عن اصحاب العمل بوصفهم مدعى عليهم في هذا النزاع وقد استكمل وكيل المدعين بيناته حيث استمعت المحكمة الى الشهود سعيد هز الدين الشريف وجابر عمود احمد ومحمد نمر حريز وابراز صورتين قوتومتائين عن اتفاق جماعي بين العمال في شركة الدباغة والمسؤولين في نفس الفرقة لعامي ٨٠٧٩ و٨٠٨٠ ونسخة من كتاب المدير العام لشركة الدباغة موجه لمدير المستشفى الحكومي بالزرقاء مؤرخ ١٩٨٠/٤/٢٠ (مبرز م/٣/٥) وختم البينة .

قدم وكيل الشركة المدعى عليها بيناته حيث استمعت المحكمة الى شهادة طلال الغزاوي وابراز كشفا باسماء العمال ورواتبهم كاملة وميزانية الشركة للسنوات ٨٠٧٩ وسنة ١٩٨١ لستة اشهر الاولى منها وتقرير البنك المركزي السنوي السابع عشر لعام ١٩٨٠ (المرزات د/٦/١) وختم بملك بيناته .

قدم وكيل المدعين مرافعتهم حيث طلب بالنتيجة الحكم بالمطالب المنظومة في المذكرة المرفوعة وتطبيقها بأثر رجعي منذ بداية العام الحالي وتقسيمها الاتعاب والرسوم .

اما وكيل الشركة المدعى عليها فقد طلب في مرافعته رد دعوى المدعين مع تضمينهم الرسوم والمصاريف والاتعاب بالتدقيق تبين ان واقعة الدعوى كما تحصلتها المحكمة من تدقيق اوراقها وسائر البيانات فيها تتلخص انه بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ رفع رئيس الثقابة العامة للعاملين بالبترول والكيماويات بالاردن كتابا برقم ١٢١/٦٥ الى مدير عام شركة الدباغة الاردنية يطلب فيه .

- ١ - دفع تعديلات على الرواتب الاساسية بنسبة ٣٠٪ لجميع العاملين بالشركة على ان لا تقل عن عشرة دنانير .
- ٢ - رفع علاوة غلاء المعيشة من ١٧٥٠٠ دينار الى ٢٤ دينار .
- ٣ - رفع نسبة اقتطاعات صندوق التوفير من ٩٪ الى ١٢٪ من العامل والشركة .
- ٤ - اعادة النظر بالتأمين الصحي بحيث يصبح شاملا لجميع افراد العائلة .

هكذا من الأصل

وقد نفل مجلس التوفيق في حل النزاع بين الطرفين بعد ان رفضت الشركة الاذعان لما مما حدا بمعالي وزير العمل احواله هذا النزاع الى المحكمة الصناعية. وان عكستنا نجد من خلال هذه المطالب انه لا توجد ثمة مخالفة قانونية للشركة وانما ترتكز في مضمونها الى تحسين احوال العاملين في الشركة المدعى عليها ، وحيث ان المحكمة الصناعية بما تتمتع به من حرية واسعة في المنازعات العمالية التي لا تستند الى اساس قانوني وتسترشد في حلها بالعرف والعدالة وتستلهم ضميرها ووجدانها وحكمتها وليس المقصود في العدالة البحث في صحة الادعاء ومطابقته للتشريع او لروحه بل البحث عن حل موافق بين مصالح الطرفين بالقدر المستطاع دون عت او ارهاق لاحدهما . ومن خلال ما توصلت اليه عكستنا من دراسة اوراق هذه القضية والبيانات المقدمة من الطرفين لابد من البحث في الامور التالية .

١ - وجدت المحكمة من الدراسة التفصيلية ان الزيادات السنوية الممنوحة للعامل من قبل الشركة لا تتناسب مع الازمات المعيشية وارتفاع الاسعار وخاصة على السلع الضرورية.

٢ - وجدت المحكمة ان هنالك تفاوتاً كبيراً في الرواتب الممنوحة للعامل في الشركة المدعى عليها بغض النظر عن سنوات الخدمة بحيث نجد ان الرواتب والزيادات للعامل لا تسمح لهم بالعيش حياة كريمة في الاردن على ضوء الارتفاع المستمر لسلع الضرورية.

٣ - ان مطالب العمال بالنسبة للتعويض الصحي وزيادة نسبة الادخار لا تستند الى سبب معقول وعادل حيث ثبت للمحكمة بصورة يراخ لها ضميرها ووجدانها انها بان ما تقوم به الشركة في هذين المطلبين يعني بالعدالة التي تتوخاها عكستنا لدى دراستها لوضع العمال وضمن امكانية الشركة واستمرار عملها في خدمة الاقتصاد الاردني ودون هت بمكاسبها على ضوء ما توصلت اليه عكستنا فاننا نقرر بصورة يراخ لها ضميرنا ووجداننا مايلي :

١ - زيادة غلاء المعيشة بمقدار دينار واحد ونصف لكل عامل وضمن النظام الموضوع من قبل الشركة.

٢ - جعل رواتب العمال في الشركة المدعى عليها على النحو الآتي :

أ - العمال الذين يعملون في اقسام الدبغ، الكلس، السمورة، العمل، تقرر رفع الحد الأدنى لرواتبهم الى اربعين دينار شهرياً كبدية لهذا الراتب مع الاخذ بعين الاعتبار الزيادات السنوية التي منحت له على ضوء سنوات خدمته.

ب - العمال الذين يعملون في اقسام التجهيز، الانشاءات، المستودعات، اللبج، الخدمات العامة تقرر رفع الحد الأدنى لرواتب هؤلاء العمال الى مبلغ خمسة وثلاثون ديناراً شهرياً كبدية لمسداً الراتب مع الاخذ بعين الاعتبار الزيادات السنوية التي منحت له على ضوء سنوات خدمته.

ج - منح جميع العمال مع الاخذ بعين الاعتبار ما قرره المحكمة في الفقرتين أ، ب من البند الثاني زيادة شهرية في اساس الراتب على الوجه التالي .

١ - العمال الذين يتقاضون رواتب تصل الى خمسين ديناراً فما دون تقرر منحهم زيادة قدرها ١٦٪ من الراتب الاساسي وعلى ان لا يقل عن ثمانية دنانير.

٢ - العمال الذين يتقاضون رواتب تصل الى مائة ديناراً تقرر منحهم زيادة مقدارها ١٢٪ من الراتب الاساسي على ان لا يقل عن ثمانية دنانير .

٣ - العمال الذين تتراوح رواتبهم من ١٠١ - ٢٠٠ دينار تقرر منحهم زيادة مقدارها ٨٪ شهرياً على ان لا يقل عن اثني عشر ديناراً .

٤ - العمال الذين يتقاضون رواتب تزيد على مائتي دينار تقرر منحهم زيادة مقدارها ٦٪ شهرياً من الراتب الاساسي على ان لا يقل عن ستة عشر ديناراً .

٣ - رد الطلب المقدم من العمال فيما يتعلق بنسبة الادخار حيث ان المحكمة لم تجد اي مبرر لزيادة هذه النسبة .

٤ - رد الطلب للمقدم من العمال فيها يتعلق بشمول التأمين الصحي للعائلة بغير النسبة المقررة في قانون العمل والعمال.

٥ - عدم الحكم لاي من الطرفين بأية رسوم او مصاريف او اتعاب عماله .

٦ - اعتبار هذا القرار نافذاً من ١٩٨١/٤/١ لمدة سنة واحدة منه .

قراراً قطعياً صدر وافهم علنا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم في ١٩٨١/٧/٢٨ .

عضو	عضو	الرئيس
عبد الله الشخاينة	فايز قاقيش	مشهور كوخ

قرار امهال

صادر عن رئيس محكمة جنابات الزرقاء بالقضية الجنائية رقم ٨١/٧٦

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٣ من قانون اصول المحاكمات الجزائية اقر امهال المتهمين محمد عسبان قالح ربيع من سكان ريمون وسكان الزرقاء الفار من وجه العدالة واحمد الفار ايضا من وجه العدالة مدة عشرة ايام لتسليم نفسيهما الى السلطات القضائية لحاكمتهما عن تهمة السرقة بالاشتراك خلافاً للمادة ١٠٤ و٧٦ من قانون العقوبات الاولى مكرره مرتين والثانية مكرره اربع مرات .

كما اقرر تخويل السلطات القضائية والضابطة العدلية القاء القبض عليها وتسليمها الى المراجع القضائية المختصة ، وتكليف كل شخص يعلم عن محلها ان يحجز عنها وفي حالة عدم تسليم المتهمين نفسيهما في المسلة المذكورة اقرر اعتبارهما فارين من وجه العدالة ووضع اموالهما واملاكهما تحت ادارة الحكومة ما داما فارين مع حرمانهما من التصرف بها ومنعهما من اقامة اية دعوى واعتبار كل تصرف قاما به او التزام تمهلا به بعد ذلك باطلا استناداً للفقرة الرابعة من المادة ٢٤٣ المذكورة .

كما اقرر نشر قرار الامهال هذا في الجريدة الرسمية وتعليقه على باب عكة البداية استناداً لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ / من الاصول الجزائية مع تبليغ المدعي العام في الحال هذا القرار ليقوم بدوره بتبليغه الى مأمور التسجيل المختص لوضع اشارة الحجز على عقارات المتهمين وذلك استناداً لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤٤ المذكورة .

رئيس محكمة جنابات الزرقاء

هذا من الأصل

تبليغ احكام جزائية

صادره من محكمة بداية جزاء السلط وجنايات السلط
بحسب المذكورين بادناه والمجهولي محل الإقامة

المشعكي	اسم المحكوم عليه	نوع الجرم	تاريخ الحكم	خلاصة الحكم
الحق العام	أبراهيم عبد الله حسن أبو الشوارب	السرقة بالاشتراك	٩٨١/٧/١٤	الحبس ستة أشهر والرسوم - بمثابة الوجاهي قابلا للاستئناف .
١	والث ناصر غائب الغوري	السرقة	٩٨١/٧/٢١	وضعه بالاشتغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف وتضمنه الرسوم محسوبة له مدة التوقيف - غيابي قابلا لاعادة المحاكمة .
٢	عبد يوسف عبد اللطيف صماره	السرقة	٩٨١/٧/٢١	الحبس ستة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف - غيابي قابلا لاعادة المحاكمة .
٣	مصطفى صالح قاسم	احداث عاهة دائمة	٩٨١/٧/٢٦	الحبس ستة أشهر والرسوم - غيابي قابلا لاعادة المحاكمة .

مذكرة دعوة

صادرة عن محكمة استئناف عمان

الى المتهم تيسير احمد عمود ناصر مجهول محل الإقامة

يتنضي حضورك لحكمة حقوق استئناف عمان يوم الاثنين الواقع ١٩٨١/٩/٢٨ للنظر في الدعوى التي اقامها عليك الحق العام

مذكرات جلب

يتنضي حضور الاشخاص التالية افعالهم في الوقت المين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجريمة
محمد يوسف سليمان	صلح جزاء عمان	١٩٨١/١٠/١٧	٩ صباحا	جزاء
رئيس برتل جوزيف	محكمة امانة العاصمة	١٩٨١/١٠/٤	"	"
ابن معصاح الصبيحات	صلح سادبا	١٩٨١/٩/٣٠	"	السير
لوريس متري صبح العويمرين	"	١٩٨١/١٠/١٧	"	جزاء
روزيث متري صبح العويمرين	"	١٩٨١/١٠/١٧	"	جزاء
منير متري صبح العويمرين	"	١٩٨١/١٠/١٧	"	الجزاء
ليل متري صبح العويمرين	"	١٩٨١/١٠/١٧	"	"
مير متري صبح العويمرين	"	"	"	"
موريس متري صبح العويمرين	"	"	"	"
لورنس متري صبح العويمرين	"	"	"	"

هكذا من الأصل